ظواهر نحويّة في التفسير الوجيز
للسيد عبد الله شبر (ت١٢٤٢هـ)

Linguistic Phenomena in Explicating Al-Wajeez of Seid.Abidallah Shubr(1242 died)

أ.م.د. أمين عبيد جيجان
Asst. Prof. Dr. Ameen Abeid Chechan

ظواهر نحويّة في التفسير الوجيز للسيد عبد الله شبر (ت١٢٤٢هـ)

Linguistic Phenomena in Al-Wajeez of Seid. Abidallah Shubr (1242 died)

أ.م.د. أمين عبيد جيجان
جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم اللغة العربية

Asst. Prof.Dr.Ameen Abeid Chechan
University of Babylon / College of Education for Human Sciences / Department of Arabic

ameen.aldleymi@yahoo.com

تاريخ التسليم: ٢٧/ ٧/ ٢٠١٨
تاريخ القبول: ٢٣/ ١٢/ ٢٠١٨

خضع البحث لبرنامج الاستلال العلمي
Turnitin - passed research

ملخّص البحث

دراسة الظواهر النحوية كانت ملمحا بارزا من ملامح تفسير السيد عبد الله شبر ،فهذا التفسير على وجازته تضمن مباحث كثيرة من مباحث علوم العربية والشريعة والاصول ،وكانت هذه الظواهر من معالم الجمع بين علمي النحو والبلاغة الذي يدعو إليه كل من يسعى إلى تجديد النحو وتخليصه من كل ما يثقله ، ويجعله يسعى إلى المعنى أكثر مما سعى إلى الصناعة النحوية .فقام هذا البحث على أربع ظواهر نحوية الأولى هي التضمين النحوي وآراء العلماء فيه ، والخلاف فيها بين المدرستين البصرية والكوفية .والظاهرة الثانية الزيادة في حروف المعاني ومناقشتها لدى القدامى والمحدثين، والظاهرة الثالثة الدلالة الزمنية للأفعال ،والظاهرة الرابعة التعدي واللزوم، فكان للسيد عبد الله شبر آراء جديدة سبق بها الدرس النحوي الحديث.

Abstract

Studying of the Syntactic Phenomena is a prominent trait the explanation saysed Abdullah Shubber did , though concise , such an explication contains many research studies pertinent to Arabic, Sharia, law , and fundamentals , origins.

These Phenomena gather the Syntactic and eloquence fields that is quite recommended from those who call for reviving syntax and release it from what burdens its remit. The current research study is based on four Syntactic phenomena, The first is the grammatical inclusion , the second is the increasing of the letters to be discussed by the old and the modern, the third concerns transitive and intransitive verbs , So, Sayed Abdullah Shubber has new opinion surpassing the modern syntactical lesson.

المقدمة

درس النحاة الكلام العربي فقسّموه على أبواب نحوية ، ودرسه البلاغيون فقسّموه على أساليب بلاغية ، فتداخلت مباحثهم أحيانًا وافترقت أحيانًا أخرى ، ولكنّ ثمّة عاملاً مشتركًا ظلّ حلقة وصلٍ بين العلمين تلك هي الظواهر النحوية التي كانت خير أداة عند البلاغيين في استجلاء المعنى ، وسأعرض في هذا البحث بعض الظواهر النحوية التي تناولها السيّد عبدالله شبّر في تفسيره وأوجز الحديث عنها .

التضمين

التضمين ظاهرة لغوية تتمثّل في إنشاء علاقات غير معهودة بين الكلمات ؛ لإظهار معنى جديد مختلف عن المعنى الذي نشأ من العلاقات الشائعة بين الألفاظ في التركيب ، فيُعطى الحرف معنى حرف آخر ، ويتعدّى الفعل اللازم ، ويقصر الفعل المتعدي ، ويأخذ الاسم دلالة أخرى غير دلالته الأصلية .

ويرى الزمخشريّ شيوع ظاهرة التضمين فمن شأنهم أن يضمنوا الفعل معنى فعل آخر فيجرونه مجراه ويستعملونه استعماله مع إرادة معنى المضمّن . وقال ((و الغرض من التضمين إعطاء مجموع معنيين وذلك أقوى من إعطاء معنى فذّ ، ألا ترى كيف رجع معنى((وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ)) (الكهف: ٢٨) ، إلى قولك ولا تقتحم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم ، ونحوه قوله تعالى : ((وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ))(النساء: ٢) ،أي لا تضموها إليها آكلين))[١] . ولعلَّ اعتماد ابن هشام هذا الرأي جعله يحدّ التضمين بقوله : ((قد يشربون لفظًا معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمّى ذلك تضمينًا ، فائدته أن تؤدي الكلمة مؤدى كلمتين))[٢] .

ورأي الزمخشريّ المذكور آنفًا رفضه التفتازانيّ في حاشية الكشّاف فقال : ((فإن قيل الفعل المذكور إن كان مستعملاً في معناه الحقيقيّ فلا دلالة على الفعل الآخر ، وإن كان في المعنى الآخر ، فلا دلالة على معناه الحقيقي ، وإن كان فيهما جميعًا لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز))[٣] إذن فالتفتازانيّ يرى أَنّ اللفظ في ظاهرة التضمين ينفصل عن دلالته الأصلية إلى دلالة جديدة ، ولا يمكن أن يحمل الدلالتين معًا. تناول الدكتور إبراهيم السامرائي مسألة التضمين ، وعدَّ قول الزمخشريّ قائمًا على أساس ضعيف ، ونسب للعلماء القدماء اضطرابهم في هذه المسألة وأيّدَ قول التفتازانيّ المذكور آنفًا ، واستبعد إمكان أن يؤدي لفظ معنيين في التضمين .[٤]

وتناول الدكتور احمد عبد الستار الجواريّ مسألة التضمين في أثناء حديثه عن حروف الجر في القرآن الكريم ، وعاب على النحاة القول بالتضمين ، واستدل على بطلان قولهم بأنّ حروف الجر بمعانيها المتعددة تعطي الأفعال معاني مضافة إلى معانيها حين تتعدى بحروف لا تتعدى بها في أصل استخدامها ، فعند استخدام حرف الجر (على) مع فعل لا يتعدى به أصلاً ، فإنّ ذلك يعطي الفعل دلالة الاستعلاء فضلاً عن المعنى اللغويّ الذي يدل عليه الفعل ، وعزا هذا إلى التصرف في حروف الجر و الدقة في استعمالها ، وكانت أمثلته لهذا الفهم الدقيق لمعاني حروف الجر أقوال الزمخشريّ في آياتٍ قرآنية ، ثمّ أشار إلى أن هناك من يرى أن هذه الظاهرة مستقلة لها قواعد تسمّى بالتضمين ، وعدّ ذلك إخلالاً بدقة المعنى وعبثًا بالمدلول اللغوي ، وكانت أقوال الزمخشريّ مثالاً لهذا الإخلال بدقة المعنى و العبث بالمدلول اللغوي[٥] . ولا أدري كيف يرى الجواريّ أنّ الزمخشريّ وهو صاحب الفهم الدقيق – كما وصفه – كيف يجعله مخلاً بالمعنى وعابثاً بالمدلول اللغوي من خلال ظاهرة التضمين نفسها . وإن كان الدكتور الجواريّ يلغي ظاهرة التضمين بدعوى أن المعنى الجديد الذي أضيف للفعل هو من حرف الجر الذي تعدى به ،

فبماذا يلغي التضمين في الأفعال المتعدية بنفسها أو الأفعال التي تتحول من التعدي إلى اللزوم بفعل التضمين؟

والحقيقة أنّ ظاهرة التضمين موجودة في العربية واضحة الدلالة في بابها تعمد إلى اللفظ فتعطيه معنيين : المعنى اللغويّ الأصليّ له ، و المعنى الجديد الذي يأتي به السياق وفنية الأسلوب[٦] . إلا أن التضمين يتأثّر بمناسبات القول وخصوصية الألفاظ وله مسالك دقيقة ربما تخفى على بعض الباحثين ويقول ابن جنّي : ((إنّه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه ، و المسوّغة له، فأمّا في كلّ موضع و على كلّ حال فلا))[٧] .

والتضمين يكون في الأسماء و الأفعال و الحروف [٨] .

والتضمين أو النيابة في الحروف محل خلاف بين المدرستين البصرية والكوفية ، إذ يمنع البصريون إنابة الحروف بعضها عن بعض قياسًا ، وما أوهم بذلك محمول على تضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف ، أو يحملون النيابة على الشذوذ ، و الكوفيون يجوّزون نيابة الحروف بعضها عن بعض قياسًا[٩] . وقد رجّح ابن هشام رأي الكوفيين بقوله : ((ومذهبهم أقل تعسفًا))[١٠] ومن الآيات التي تناولها المفسّر ضمن ظاهرة التضمين ما يأتي :

في تفسير قوله تعالى :((أَنِ اغْدُوا عَلَىٰ حَرْثِكُمْ إِن كُنتُمْ صَارِمِينَ)) (القلم: ٢٢) ، قال المفسّر : ((أخرجوا إلى زرعكم غدوةً ، وعدّى بـ(على)؛ لتضمنه معنى الإقبال)[١١] . إنّ الفعل (غدا) يدلّ على السير وقت الغداة وهو أول النهار ، وهو لا يتعدى بحرف الجر (على)[١٢] . فعلّل المفسّر تعدّيه بحرف الجر (على) بتضمنه معنى فعل آخر يتعدى بهذا الحرف وهذا الفعل هو (أقبلوا)[١٣]. وتضمين الفعل (أغدو) معنى

الفعل (أقبلوا) جعله يعطي دلالتين إحداهما دلالة الإقبال وهذه الدلالة تحصلت من خلال التضمين و الدلالة الأخرى الدلالة اللغوية الأصلية وهي (الغدو) وهو وقت حدوث الفعل .

في تفسير قوله تعالى :((قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ لَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ)) (النمل: ٧٢) ، قال المفسّر : (((رَدِفَ لكم) لحقكم ، و اللام زائدة أو ضمّن (رَدِفَ) معنى أزف ودنا))[١٤] . الفعل (رَدِفَ) فعل متعدٍ يتعدى بنفسه قال الزمخشريّ : ((رَدِفَه و أردفه و ارتدفه و تردّفه : ركب خلفه . . . ردفتهم كتب السلطان بالعزل))[١٥] . وجاء في مختار الصحاح : (((الرِّدف المُرتَدِف) وهو الذي يركب خلف الراكب و (أردفه) أركبه خلفه . وكل شيء تبع شيئًا فهو رِدْفه . . . و (الترادف) التتابع))[١٦] ؛ ولأنّ الفعل في أصل وضعه لا يحتاج إلى التعدية بـ(اللام) وقد تعدّى بها في هذه الآية[١٧] ، رأى المفسّر بأنّه ضمّنَ معنى فعل آخر هو (أزف أو دنا) ، و الفعل (رَدِفَ) واضح الدلالة في الآية على القرب و الدنو . ووجّه الشريف الرضيّ هذا الأسلوب في الآية توجيهًا بلاغيًا فقال : ((وهذه استعارة ؛ لأنّ حقيقة الردف هي حمل الإنسان غيره ممّا يلي ظهره على مركوب تحته . . . فالمراد بقوله تعالى : (رَدِفَ لكم) ههنا (والله اعلم) أي عسى أن يكون العذاب الذي تتوقعونه قد قرب منكم وهو في آثاركم ولاحق بكم))[١٨].

٣- في تفسير قوله تعالى: ((وَأَقْسَمُوا بِاللهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ)) (الأنعام: ١٠٩) ، قال المفسّر: ((أي لا تدرون وذلك خطابٌ للمؤمنين إذ طمعوا في إيمانهم فتمنوا مجيء الآية وقيل (لا) زائدة، وقيل : (أن) بمعنى (لعلّ)))[١٩] . سياق هذه الآية حمل معنى الترجّي و الترجّي يؤدى بأداتين (لعلّ)و(عسى) لذلك أعطيت (أن) معنى (لعلّ) ، وفي هذه الآية يقول سيبويه :((وأهل المدينة يقولون. . (أنها) فقال الخليل : هي بمنزلة قول العرب :

أئت السوق أنّك تشتري لنا شيئاً أي: لعلّك فكأنّه قال : لعلّها إذا جاءت لا يؤمنون)) [٢٠] . ففي هذه الآية نابت (أنّ) مناب (لعلّ) فأفادت الترجّي كما تفيده (لعلّ) .

٤- في تفسير قوله تعالى : ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ)) (المائدة: ٦) ، قال المفسّر : (((إلى المرافق) غاية المغسول من اليد لا الغسل ، وكذا القول في الأرجل ، أو(إلى) بمعنى (مع))) [٢١] أنّ حرف الجر (إلى) إذا حُمِلَ على معناه في انتهاء الغاية[٢٢] ، في حكم غسل اليدين تكون المرافق غير داخلة في حكم الغسل ، و الحكم الشرعيّ ثابت بأن المرافق داخلة في حكم الغسل[٢٣] ؛ لذلك عدّها المفسر بمعنى مع لتكون المرافق داخلة في حكم الغسل ، وهذا المعنى عدّه بعض النحاة من معاني (إلى) أصالةً وليس من طريق التضمين[٢٤] .

٥- وفي تفسير قوله تعالى : ((وَدَّت طَّائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يُضِلُّونَكُمْ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ)) (آل عمران: ٦٩) ، قال المفسّر : ((قيل هم اليهود دعوا حذيفة و عمّارًا ومعاذًا إلى اليهودية و (لو) بمعنى (أن)))[٢٥] . ويعدّ النحاة (لو) في حال وقوعها بعد (ودّ) أو(يودّ) مصدرية فيقول ابن هشام : ((تكون حرفاً مصدرياً بمنزلة (أن) إلا أنها لا تنصب ، و أكثر وقوع هذه بعد (ودّ) أو (يوّد)))[٢٦] . و الذي يبدو لي أنّ (لو) هنا تعطي معنى (أن) ولكنها تُلمِح أيضًا إلى معنى التمنّي لما هو بعيد المنال إذ إن الآية تحمل معنى أنهم تمنّوا أمرًا وهم يعلمون أنه غير متحقق ، فأعطت (لو) الدلالتين معًا الأولى : هي المصدرية حيث إنها يمكن أن تؤول مع مدخولها بمفرد فيكون (ودوا لو يضلونكم) بمعنى (ودوا إضلالكم) كذلك أعطت دلالة التمني لهذا الأمر البعيد ومعروف أنَّ التمنّي أحد دلالات (لو)[٢٧] .

الزيادة

الزيادة ظاهرة نحوية تتعلق بحروف المعاني أوجدها الاستعمال الخاص لبعض حروف المعاني ، وتأخذ هذه الزيادة اتجاهين : إمّا أن تكون زائدة من حيث محل الإعراب كوقوعها بين الجار و المجرور أو تأخذ الزيادة في المعنى إذ إنَّ الذي لا يتقصى أثر الدلالة بدقة ربّما يجد أن لا أثر لها في المعنى فإبقاؤها وحذفها سواء . ولعلّ الحديث عن الزيادة في حروف المعاني يستلزم توطئة عن معاني الحروف عند النحاة سأعرضها بإيجاز . فسيبويه يقول في حد الحرف :((فالكلم : اسم وفعل وحرف جاء لمعنى))[٢٨] . واختلف النحاة بعد سيبويه في معنى الحرف المستعمل للدلالة عليه : أهو معنى قائم في نفس الحرف ؟ أم هو قائم في غيره ؟ فذهب أكثر النحاة إلى أن معنى الحرف قائم في غيره فقال الرمّانيّ : ((الحرف : كلمة لا تدل على معنى إلاّ مع غيرها ممّا معناه في غيرها))[٢٩] . وذهب الزجّاجّي إلى مثل هذا المعنى [٣٠] . وقال ابن يعيش في حدّ الحرف ومعناه : ((الحرف كلمة دلت على معنى في غيرها))[٣١] .

أما عن النحاة الذين يرون أنّ معنى الحرف قائم في نفسه فإنَّ ابن يعيش بعد قوله المذكور آنفًا نسب إلى أبي علي الفارسيّ رأيًا في هذه المسألة فقال : ((قال أبو علي الفارسيّ من زعم أنّ الحرف ما دلّ على معنى في غيره ، فأنه ينبغي أنْ تكون أسماء الأحداث كلّها حروفًا ؛ لأنّها تدلّ على معنى في غيرها ، فإن قال القيام يتوهم منفردًا من القائم ، قيل له فأن الإلصاق و التعريف الذي يدل عليها باء الجر ولام المعرفة قد يتوهمان منفردين عن الاسمين))[٣٢] .

وهذا القول لأبي عليّ الفارسيّ يدل على استقلال الحرف بالفهم والإدراك أي أنّ الحرف يدل على معنى في نفسه ، وهو معنى قوله بتوهم المعنى منفردًا أي خارج التركيب. ثمّ جاء بعد ذلك من يقول بمسألة المعنى الحرفيّ للحرف تصريحًا لا تلميحًا وحاول أنْ يثبتها وأكثر الاحتجاج لها ذلك هو بهاء الدين بن النحّاس ، ولعلّه اعتمد على قول أبي عليّ الفارسيّ المذكور آنفًا فيقول ابن النحّاس كما ينقل عنه السيوطيّ : ((الحق أنّ الحرف له معنى في نفسه... وإنْ خوطب به من يفهم موضوعه لغةً ، فلا نسلّم أنّه لا يفهم منه معنى ، و اللغويون كلّهم قالوا مثلاً : إنّ (هل) للاستفهام ولم يقيدوا بحال التركيب دون حال الإفراد))[٣٣] .

وما ذهب إليه الفارسيّ وابن النحّاس هو الراجح عندي لما احتج به ابن النحّاس بأنّ الحروف يفهم معناها قبل التركيب أي حال الإفراد فحين تسأل من يعرف العربية عن (هل) وهي مفردة من دون إدخالها في جملة سيجيب بأنها للاستفهام ولو لم تكن تحمل معنى في نفسها لما عرف ذلك . وأرى أنّ من الأسباب التي تعضد الرأي القائل بالمعنى الحرفيّ ما يأتي .

١- لو صح أنَّ الحرف لا يدل على معنى في نفسه لأكتفي بحروف قليلة وإلاّ فما الداعي إلى هذا التعدد الواسع بحروف المعاني وهي لا تحمل معنى وأنَّ معناها في غيرها ، أو ليس تعدد المعاني اقتضى تعدد الحروف ؟

٢- لو كان الحرف لا يدل على معنى في نفسه لجاز أنْ تتناوب حروف المعاني فيما بينها على نحو مطرّد وواسع ومن دون ضوابط ؛ لأنَّه لا ضير في أنْ يحل حرف لا يحمل معنى في نفسه ، محل آخر من جنسه .

أوّلاً- زيادة (لا) :

في تفسير قوله تعالى : ((صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ))(الفاتحة: ٧) ، قال المفسّر : ((وإنّما دخلت (لا) في (ولا الضالين) لما في (غير) من معنى النفي))[٣٤] ، وموقع (لا) في هذه الآية محل عناية كثير من العلماء ، فأبو عبيدة كان يرى أنّها زائدة فيقول : ((و (لا) من حروف الزوائد لتتم الكلام و المعنى إلقاؤها))[٣٥] . أمّا الزجاج فعللّ دخول (لا) على (الضالين) لتضمّن (غير) معنى النفي [٣٦] .

أمّا النحاس فتناولها بوصفها مسألة خلافية فقال : (((لا) زائدة عند البصريين ، وبمعنى (غير) عند الكوفيين))[٣٧] . وذهب مكيّ القيسيّ إلى مثل قول النحّاس[٣٨] ، وكذلك فعل العكبريّ[٣٩].

وأوردها الزبيديّ في المسائل الخلافية ولم يعد قولهم بأنّها زائدة للتوكيد عند البصريين وبمعنى (غير) عند الكوفيين[٤٠] . إلاّ أنّ ابن هشام عند إيراده هذه المسألة نسب إلى الكوفيين القول باسمية (لا) فقال : ((وعند الكوفيين أنّها اسم ، وأن الجار دخل عليها نفسها ، وأنّ ما بعدها خُفِضَ بالإضافة، وغيرهم يراها حرفًا ، ويسمّيها زائدة))[٤١] .

و الذي دعا إلى هذا الخلاف هو أنّ (لا) لو لم تكن مذكورة في الكلام لعطف (الضالين) على (المغضوب عليهم) ويكون إعرابهما واحدًا وهو الجر و الاسمين قد أُخرجا من (الذين أنعمت) من طريق دلالة (غير) فلم يستسيغوا عطف الحرف (لا) على الاسم (غير) ممّا جعلهم يعطون (لا) معنى (غير) بل دعاهم إلى أكثر

من ذلك ، وهو القول باسمية (لا) ؛ ليتحقق عندهم التناظر بين (غير) وهو اسم يضاف إلى ما بعده وينفيه ، وبين (لا) اسم يضاف إلى ما بعده وينفيه ، ولعلّهم لو آثروا جانب المعنى في أن (غير) و (لا) أداتا نفي وجاء العطف ، لاشتراكهما في المعنى لما كانت هناك حاجة للقول بزيادة (لا) ، أو أنّها بمعنى (غير) أو القول باسمية (لا).

فالمفسّر لا يرى زيادة (لا) غير مفيدة بل علل دخول (لا) بأن (غير) تحمل معنى النفي ، فالعطف جرى بين أداتي نفي بغض النظر عن كون إحداهما اسماً و الأخرى حرفاً وهذا يقويّ نفي ما دخلتا عليه .

٢- في تفسير قوله تعالى :((وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ (١٩) وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ (٢٠) وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ)) (فاطر: ١٩ - ٢١) قال المفسّر : (((ولا الظل ولا الحرور) الجنة و النار ، وتكرير (لا) لزيادة النفي))[٤٢] ، وقد كان الأخفش يحمل (لا) في هذه الآية على الزيادة فيقول : ((فيشبه أن تكون (لا) زائدة لأنّك لو قلت (لا يستوي عمر و لا زيد))) في هذا المعنى لم يكن إلا أن تكون (لا) زائدة))[٤٣] . وقريبًا من هذا القول ذهب العكبريّ : ((قوله تعالى (ولا النور . . . و الحرور)، (لا) فيها زائدة ؛ لأن المعنى الظلمات لا تساوي النور، و ليس المراد أنّ النور في نفسه لا يستوي))[٤٤] وواضح من قولي الأخفش و العكبريّ أنّهما يعطيان (لا) معنى الزيادة من دون أن يكون لهذه الزيادة أثر في المعنى ، ويذهبان إلى أن جعل (لا) غير زائدة يصرف المعنى إلى شيء آخر هو أن يستوي النور في نفسه ، أو الحرور في نفسه .

أما المفسّر فعدّ (لا) في الآيتين تكررت لزيادة النفي ويرجح عندي هذا الرأي إلاّ أنه يحتاج إلى وقفةٍ وتفصيل ؛ لأنّ هذه الآية فيها حذف ، و الذي سوّغ

هذا الحذف هو أن الآية نفت أن يستوي الأعمى و البصير أي أنّها نفت الاستواء بين الضدين ، ثمّ جاءت الآية بعدها (ولا الظلمات و لا النور) فبذكر الظلمات يفهم إرادة نفي أن تستوي مع ضدها وهو النور ، وهذا المعنى يستفاد قبل وصول الآية إلى (ولا النور) ، أما مجيء هذا المقطع من الآية فيوحي أيضًا بعدم استوائه مع ضده وهو (الظلمات) وهنا قرينتان الأولى النفي بين المتضادات الذي سبق في الآية ، و الأخرى تقدم ذكر الظلمات في بداية الآية قبل العطف ، فاكتفى بذكرها المتقدم ، ولعلّ تأويل الآية على شكل تفسير يوضح الأمر اكثر فيكون معناها (ما يستوي الأعمى والبصير، ولا الظلمات و النور ، ولا النور و الظلمات ، ولا الظِل والحرور ، ولا الحَرور والظل) ، وبهذا تكون (لا) جاءت بأوكد صيغة للنفي من خلال تقليب نفي الضدين على وجهين ، وينفي عن الآية زيادة غير مسوغة ، ولا تحمل أي دلالة .

ثانيًا- زيادة (ما) :

١- في تفسير قوله تعالى :((فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ))(البقرة: ٣٨) قال المفسّر : (((ما) زائدة تؤكد (إن) الشرطية و الجواب))[٤٥] . إن إدغام (ما) في (إن) الشرطية يعطيها خصوصية فحينئذٍ يتصل الفعل بعدها بنون التوكيد ، ولا تتكرر وتكثر الفاء في جوابها كما في هذه الآية ، ويقول الفرّاء : ((ولا تكاد العرب تُدْخِل النون الشديدة و الخفيفة في الجزاء حتى يصلوها بما ، فإذا أوصلوها آثروا التنوين ، وذلك أنّهم وجدوا لـ (إمّا) وهي جزاء شبهًا بإمّا من التخيير فأحدثوا النون ؛ ليعلم بها تفرقة بينهما ، ثمّ جعلوا أكثر جوابها بالفاء ، وكذلك جاء التنزيل))[٤٦] .

وجميع ما في القرآن من الشرط بعد (إمّا) مؤكد بالنون لمشابهة فعل الشرط بدخول ما للتأكيد بفعل القسم ، من جهة أن (ما) كـ(اللام) في القسم لما فيها من التأكيد[٤٧] . و بلحاظ كلّ ما تقدم قال المفسّر بتوكيد (ما) لعموم جملة الشرط .

٢- في تفسير قوله تعالى: ((فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ الله لِنْتَ لَهُمْ)) (آل عمران: ١٥٩) ، قال المفسّر :(((ما) مزيدة للتوكيد))[٤٨] . و(ما) في هذه الآية إذا نُظِرَ إليها من جانب العمل النحوي ، فيراها زائدة لتخطي حرف الجر لها وهذا ما ذهب إليه كل من أبي عبيدة و الأخفش و النحّاس وأبي عليّ الفارسيّ ومكيّ القيسيّ و العكبريّ[٤٩].

أما من يبحث عن المعنى النحوي الذي تأتي به هذه الحروف التي يحملونها على الزيادة فله موقف آخر ، وقد ردّ الشريف الرضيّ على من يقول بزيادتها أو أنها مقحمة فقال : ((وقوله إنّ (ما) ههنا زائدة و المراد فبرحمةٍ من الله لِنْتَ لهم فليس الأمر على ظنّه ؛ لأنّ (ما) ههنا لها فائدة معلومة وذلك تضخيم قدر الرحمة التي لانَ بها لهم))[٥٠] . و إلى مثل هذا المعنى ذهب المفسّر .

٣- في تفسير قوله تعالى:((قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ)) (المؤمنون:٤٠)، قال المفسّر : (((عما قليلٍ) من الزمان (ما) زائدة لتوكيد القلة))[٥١] . ولعلّ (ما) في استعمالها في هذه الآية تؤكد جميع المعاني المستفادة من الجملة بما فيها من دلالة القرب و الاستمرار و التوكيد في (ليصبحنَّ) ودلالة ندمهم في (نادمين) ، ويرى الدكتور مصطفى النحّاس في عموم الآيات التي تقع فيها (ما) بين الجار و المجرور بأنّ : ((الراجح أنّها مؤكدة لمعنى السياق))[٥٢] .

والمفسّر مع أنه ذكر الدلالات لـ (ما) من توكيد لأداة الشرط والجزاء ، وتوكيد المجرور بحرف الجر عند دخولها بينهما وتوكيد السياق إلا أن المفسّر أبقى على تسميتها بالزائدة وذلك لشيوع هذا المصطلح النحويّ لهذا النوع من أنواع (ما) ، ومثل ذلك يقال في سائر الحروف التي ترد للزيادة .

وزيادةً على ما تقدم من دلالات لـ (ما) أرى فيها دلالةً صوتية جمالية يؤديها جرس الألفاظ عند دخول (ما) عليها لا يخفى على متذوق جمالية الأداء القرآني ، وهذه الفائدة راجحة تستحق أن يأتي من أجلها الحرف ولا يعد زائدًا .

ثالثًا- زيادة (اللام) :

في تفسير قوله تعالى :((وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِالله وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ الله لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ)) (التوبة: ٦١) ، قال المفسّر : (((يؤمن للمؤمنين) يصدُقهم لخلوصهم و (اللام) زائدة للفرق بين إيمان الإذعان وغيره))[٥٣] . ويقول النحّاس في هذه الآية : ((فاللام على هذا زائدة عند الكوفيين[٥٤] ، ومثله((هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ)) (الأعراف: ١٥٤) ، وعند محمد بن يزيد متعلقة بمصدر دلَّ عليه الفعل))[٥٥] ، ولم يذكر النحّاس رأيًا خاصًا به بل اكتفى بما أورد من آراء غيره .

أمّا مكيّ القيسيّ فقال فيها : ((اللام في للمؤمنين زائدة تقديره : ويؤمن للمؤمنين أي يصدقهم))[٥٦] . ومكيّ حملها على الزيادة المحضة فلم يعطها أي معنى.

وتناول العكبريّ الآية بالإعراب فقال : ((اللام في (للمؤمنين) زائدة لتفرق بين (يؤمن) بمعنى يصدق ، و (يؤمن) بمعنى يثبت الأمان))[٥٧] .

أمّا المفسّر قد جعل زيادة (اللام) في هذه الآية للفرق بين إيمان الإذعان والتصديق وغيرها ، ويرجح عندي هذا الرأي من المفسّر ؛ لأنّ الآية جاءت مخبرة عن المنافقين بأنّهم يؤذون النبي (صلى الله عليه آله وسلم) ويصفونه بأنّه أذن يستمع لكلّ أحد فأخبرتهم الآية الكريمة بأنّ ذلك خير لهم ولفتت نظرهم إلى أنه يصدق بالله تعالى في إخباره عنهم ويصدق المؤمنين لا كل أحد ، فدخلت اللام؛ لتخصص المؤمنين بأنهم من يصدقون من النبي (صلى الله عليه آله وسلم) لا سواهم .

الدلالة الزمنية للأفعال

من أوضح الدلالات على الزمن هي ما تحمله الأفعال بصيغها وطبيعة وضعها في الجمل ودخول الأدوات عليها ؛ لذلك اقترن الحديث عن الأفعال بالزمن منذ نشوء علم النحو فيقول في ذلك سيبويه : ((وإمّا الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع))[٥٨] . وظلّ كلام سيبويه يتردد عند النحاة بفحواه ولكن بألفاظ مختلفة ، فذهب المبرّد إلى قول قريب من قول سيبويه في لفظه ومعناه[٥٩] . وكذلك فعل الزجاجيّ في تقسيمه للفعل فقال : ((اعلم أنّ أسّبق الأفعال في التقدم المستقبل ؛ لأن الشيء لم يكن ثمّ كان ، و العدم سابق للوجود ، فهو في التقدم منتظر ، ثمّ يصير في الحال ، ثمّ ماضيًا فيخبر عن الماضي ، فأسبق الأفعال في المرتبة المستقبل ثمّ فعل الحال ، ثمّ الماضي))[٦٠] هذه آراء البصريين ، ولم يكن الكوفيون بعيدين عن هذا التقسيم الزمنيّ فهم قد: ((قسّموا الفعل باعتبار دلالته الزمنية إلى ماضٍ ، ومستقبل و دائم))[٦١] .

وقد كان تقسيم النحاة للزمن : ((يقوم على أساس الاعتبار بالصيغ الصرفية الشكلية ، و الزمن الفلسفيّ ، وغير عابئ بالزمن النحويّ الذي ينسجم مع ما تؤديه الألفاظ المترابطة من الوظيفة الزمنية))[٦٢] .

وفي الدرس النحويّ الحديث أخذت العناية بالزمن نمطاً علميًا واقعيًا ينبع من الدرس اللغويّ ويصب فيه ، ولا يفهم اللغة على وفق مفاهيم الفلسفة ومنطقها في التقسيم ، وأظهر هذا الدرس خصوصيات وتقسيمات الزمن الواحد فهناك في الماضي الماضي البعيد و القريب و المستمر ، وقد انطلق الدرس النحوي الحديث إلى فهمه للزمن من المستوى الصرفيّ من شكل الصيغة وعلى المستوى النحويّ مما يدل

عليه التركيب و السياق من دلالة ، ومن قرائن أخرى ربما تكون خارجة عن اللغة ، وأفادوا من دلالة دخول الأدوات النحوية على الأفعال في الدلالة على زمن خاص أو إلى قلب الزمن أو تجزئة الزمن الواحد بما يفيد في تحديد فهم الزمن من الكلام فهمًا دقيقًا[٦٣] . وفيما يأتي آيات تناولها المفسّر من حيث دلالة الأفعال على الزمن :

١- في تفسير قوله تعالى :((هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ الله فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى الله تُرْجَعُ الْأُمُورُ)) (البقرة: ٢١٠) ، قال المفسّر: (((وقضي الأمر) فُرِغَ من تدميرهم ، والتعبير بالماضي لتحقق وقوعه))[٦٤] . في هذه الآية وفي آيات كثيرة مثلها لا يمكن أن يفهم أو يستدل على الزمن من الصيغة الصرفية للأفعال إذ إن هذه الآية تبدأ بالفعل (ينظرون) ثم الفعل (يأتيهم) وهما فعلان مضارعان تعيّن كونهما للمستقبل بدلالة الاستفهام بـ(هل) في الأول، ودخول أن على الفعل الثاني[٦٥] . ثمّ إن القرائن تشير وتدل على المستقبل ؛ لأنّ الآية وعيد للكافرين ، وهذا الوعيد لمّا يتحقق ، ويأتي من بعد هذه الأفعال فعل ماض (قُضِيَ) وزمن حصوله بعد هذه الأفعال الدالة على المستقبل فعلل المفسّر استعمال صيغة الفعل الماضي ؛ للدلالة على حدث بالمستقبل بتحقق وقوع هذا الفعل ؛ لأنه وعيد من الله تعالى فكأنه قد وقع وتتقارب عبارات المفسرين في تعليل هذا الاستعمال لتحقق الوقوع أو لوضوح الأمر و ارتفاع الأشكال عنه[٦٦] .

ولعلّ من المفيد أن أذكر أن هناك من يقسّم الفعل الماضي بحسب دلالته الزمنية :((الماضي ثلاثة أنواع : نص ، وممثل ، وراهن . فالنص ما وافق لفظه لفظ الماضي ومعناه معناه . . . و الممثل : ما كان لفظه لفظ الماضي ومعناه لمستقبل الزمان

ومستأنفه و الراهن المقيم على حالة واحدة))[٦٧] . إلا أنّ هذا التقسيم لم يلقَ عناية تذكر ، وليس له أثر يذكر في كتب من جاء بعده ، وظلّ الإعراب محور اهتمامهم فالفعل بصيغة الماضي يعرب فعلاً ماضيًا وإن دلَّ على المستقبل ، أمّا البلاغيون فيعطون خصوصية استعمال الزمن لأساليب بلاغية لا يمكن أن يصاغ منها قاعدة نحوية وأخذ المفسرون من كل جانب بسبب ؛ لكن ظلّت آراؤهم شذرات هنا وهناك ولا ترقى إلى مستوى الدراسة المعمقة للزمن بشكل يغني الدارس [٦٨] .

وفي تفسير قوله تعالى:((أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَىٰ أَنفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ))(البقرة: ٨٧) ، قال المفسّر : (((وفريقًا تقتلون) وعبّر بالمضارع حكاية للحال الماضية ؛ لتستحضر في النفوس للفظاعة و أسند إليهم لأنّه فعل أسلافهم ورضوا به))[٦٩] في هذه الآية جاء الفعل المضارع (تقتلون) و الفعل المضارع : ((يصلح لزماني الحال و الاستقبال وهو مبهم فيهما))[٧٠] ، وقد جاء هذا الفعل بعد الفعلين الماضيين (استكبرتم ، وكذبتم) والفعل الماضي هو : ((الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك أي قبل زمان إخبارك))[٧١] . ويلاحظ أنّ السياق الذي جاءت به الآية ومجيء الفعلين الماضيين (استكبرتم ، وكذبتم) ثمّ مجيء الفعل المضارع (تقتلون) بعدهما دالّ على الزمن الذي حدثت به الأفعال وهو الزمن الماضي وكذلك تعضده القرينة التاريخية ؛ لأنّ بني إسرائيل لم يقتلوا نبيًا وقت نزول هذه الآية ؛ وذلك لأنّ ليس هناك نبيّ موجود غير نبينا محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) الذي نزلت عليه الآية .

وقد علّل المفسّر التعبير بالمضارع عن فعل حدث في الماضي . حكاية الحال الماضية ، ويجوز عند النحاة التناوب بالدلالة الزمنية في حكاية الحال الماضية [٧٢].

وفائدة حكاية الحال الماضية بصيغة المضارع الدال على الحال هي استحضار تلك الحال في النفوس وكأن السامع يرى الحدث عند إخباره به . وهناك من يرى أنّ القرائن المصاحبة للكلام تبيح للمتكلم استعمال الصيغ الصرفية للأفعال بدلالاتها الزمنية المتنوعة بحرية اعتمادًا على تلك القرائن و السياق في الدلالة على الزمن فيقول ابن جنيّ : ((قال لي أبو عليّ : سألت أبا بكر ابن السرّاج عن الأفعال يقع بعضها موقع بعض فقال : كان ينبغي للأفعال كلّها أن تكون مثالاً واحدًا ؛ لأنها لمعنى واحد، ولكن خُولِف بين صيغها ؛ لاختلاف أحوال البيان ، فإذا اقترن بالفعل ما يدل عليه من لفظ أو حال جاز وقوع بعضها موقع بعض))[٧٣] .

في تفسير قوله تعالى:((أَلَمْ تَرَ أَنَّ الله أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ الله لَطِيفٌ خَبِيرٌ))(الحج: ٦٣) ، قال المفسّر : ((فتصبح الأرض مخضرة) ، بالنبات، أتى بالمضارع إيذانًا ببقاء أثر المطر مدة طويلة))[٧٤]. الفعل (أصبح) دال على الوقت المخصوص وهو أوّل النهار[٧٥] ، وفي هذه الآية جاء الفعل بصيغة المضارع و المفسّر فهم من هذا الاستعمال إرادة التجدد و الدوام لهذا الفعل من طريق صياغة المضارع منه وكذلك إرادة الدلالة على بقاء أثر المطر مدة طويلة الذي يستلزم دوام الأرض مخضرة فجاءت (الفاء) العاطفة ؛ لتربط الدلالة بين الجملتين . إلاّ أنّ ابن عطية يرى الفعل أصبح دالاً على الاستمرار ودالاً على جميع الأوقات في جميع اشتقاقاته فيقول : ((وخصّت هذه اللفظة بهذا المعنى من حيث هي مبدأ النهار ، وفيها مبدأ الأعمال ، فالحال التي يحسبها المرء من نفسه فيها هي الحال التي يستمر عليها يومه في الأغلب))[٧٦] . وهذا الرأي من ابن عطية يرفضه أبو حيّان : ((هذا الذي ذكره من تعليل كون أصبح عبارة عن جميع أوقاته وأقيم بعض الزمان مقام كلّه يكون الصباح خُصّ بذلك ؛ لأنّه بدء النهار ليس بجيّد ، ألاّ ترى انهم جعلوا أضحى و

أمسى وبات بمعنى صار وليس منها شيء بدء النهار ، فكما جرت هذه مجرى صار كذلك أصبح لا للعلّة التي ذكرها أبن عطية))[٧٧] . وأرى أنّ هذه الأفعال التي تحدث عنها ابن عطية وأبو حيّان من حيث الدلالة على جميع الأوقات فهي بمعنى (صار) وتفيد الاستمرار ، أرى أنّها لا تحمل هذه الدلالات بنفسها ، وإنما تحمل هذه الدلالة من طبيعة علاقة المسند بالمسند إليه في الجملة الاسمية التي دخلت عليها هذه الأفعال فإذا كانت علاقة المسند بالمسند إليه تتصف بالدوام و الاستمرار ، فيأخذ الفعل (أصبح) وغيره من الأفعال الدلالة على الاستمرار من خلال دخوله على هذه الجملة وكذلك في الآية موضوع البحث فإن جملة (الأرض مخضّرة) تتصف بالاستمرار ؛ لأنّ اخضرار الأرض بالزرع يكون لمدّة طويلة وهذه الدلالة أخذها الفعل (أصبح) بدخوله على هذه الجملة التي تفيد الدوام و الاستمرار قبل دخول الفعل (نصبح).

وفي الآية :((فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ))(البقرة: ١٠)، قال المفسّر : (((بما كانوا يكذبون) بالتخفيف[٧٨] أي بسبب كذبهم بقولهم آمنّا بالله و بالتشديد أي لتكذيبهم الرسول ولفظ (كان للاستمرار))[٧٩] . في هذه الآية دخل الفعل الناقص (كانوا) الذي يدل في أصله على الماضي على جملة ، والمسند فيها فعل مضارع دالّ على التجدد و الحدوث ، وواضح أنّ هذا الاستعمال للأفعال المختلفة الزمن يراد منه دلالة خاصة يراها المفسّر دلالة (كان) على الاستمرار لدخوله على الفعل المضارع . ويرى الدرس النحويّ الحديث هذا الرأي نفسه في طبيعة هذا التركيب في الدلالة على الزمن فالدكتور إبراهيم السامرائيّ يقول : ((وقد يأتي بناء (يفعل) ونحوه مسبوقًا بـ (كان) للدلالة على أن الحدث كان مستمراً في زمن الماضي))[٨٠] ، وهذه الدلالة حملها الفعل (كان) بدخوله على الفعل المضارع

وإلاّ لو دخل على ماضٍ فإن الدلالة على الزمن تختلف لأنّ : ((صيغة (كان فعل ، كان قد فعل ، قد كان فعل ، وما على مثالهن ، تستعمل للتعبير عن وقوع حدث في زمان ماض بعيد)))[٨١] .

في تفسير قوله تعالى : ((قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ)) (المؤمنون: ١) ، قال المفسّر : ((فازوا بما قد طلبوا ، (قد) للتحقيق وإثبات الموقع وتقريب الماضي من الحال))[٨٢] . التحقيق وتقريب الماضي من الحال معنيان من معاني (قد) يزاد عليهما التقليل و التكثير[٨٣] . وهذان المعنيان رأى المفسّر دلالة (قد) عليهما في هذه الآية . والذي يبدو لي أنّ هذه الآية أسندت فعل الفلاح للمؤمنين ، و المؤمنون وصف يتصف به كثيرون لا يخلو منهم زمان فقرنت الفلاح بالإيمان فحيثما وجد الإيمان وجد الفلاح وهذا يعطي الفعل دلالة زمنية خاصة فهي علاقة اقترانية تصلح لكل زمان فالفعل يدلّ على الماضي و الحال و المستقبل على حد سواء ؛ لأنّ صيغة الماضي تحتمل أنّ الحدث قد وقع كثيرًا ، ويمكن إن يحدث و يتكرر كثيرًا في الحاضر و المستقبل [٨٤].

التعدي و اللزوم

الأفعال المتعدية هي الأفعال التي تصدر من فاعل ويقع تأثيرها على طرف آخر يتأثر بهذه الأفعال ويقع عليه فعل الفاعل ، لذلك يسمّى مفعولاً به . أمّا الأفعال اللازمة فهي الأفعال التي تصدر من فاعل ويكتفي بالدلالة عليها بذكر الفاعل ولا تقع هذه الأفعال على مفعول به يقول ابن عقيل : ((ينقسم الفعل إلى متعدٍّ ولازم ، فالمتعدي هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جر، واللازم ما ليس كذلك))[٨٥] أو إنّ : ((المتعدي ما لم يتم فهمه بغير ما وقع عليه الفعل كضرب ، واللازم بخلافه ، كـ(قام)))[٨٦] .

ويتعدى اللازم أصالةً بوسائل منها دخول أحرف الزيادة على الفعل كأكرم زيد عمرًا ، أو التضعيف كفرّحت زيدًا ، أو التضمين وهو أن تشرب كلمة لازمة معنى كلمة متعدية لتتعدى مثل تعديها كما مرّ في مبحث التضمين وكذلك حذف حرف الجر توسعًا كدخلت الدار ، ويعدّى اللازم أصالةً بالتضمين للفعل اللازم لمعنى فعل متعدٍّ ؛ ليتعدى بتعديته ، وتحويل الفعل المتعدي إلى لازم بصيغة (فُعُل) لقصد التعجب و المبالغة نحو : ضُرُب زيد أي (ما اضربه) أو ضعف العامل بسبب تأخيره كقوله تعالى : ((وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ ۖ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ)) (يوسف: ٤٣) ، وبهذه الوسائل يتحول اللازم إلى متعدٍ ويتحول المتعدي إلى فعل لازم[٨٧] .

وفيما يأتي آيات من الذكر الحكيم تناول المفسّر فيها ظاهرة التعدي و اللزوم.

١- تفسير قوله تعالى :((وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى

فِي خَرَابِهَا)) (البقرة:١١٤) ، قال المفسّر : (((أن يذكر فيها اسمه) مفعول ثانٍ لمنع أو مفعول له أي : كراهة أن يذكر))[٨٨] . المصدر المؤول في هذه الآية وقع موقعًا – من حيث المعنى و الإعراب – يحتمل وجوهًا . لذلك صار محل عناية أصحاب كتب إعراب القرآن ، فالنحّاس يرى : (أنْ ، في موضع نصب على البدل من مساجد ، ويجوز أن يكون التقدير : من أن يذكر ، وحروف الخفض تحذف مع أن لطول الكلام))[٨٩] .

أمّا مكيّ القيسيّ فكان يرى أنّ المصدر المؤول إمّا أن يكون في محل نصب بدل اشتمال من مساجد ، أو هو مفعول لأجله [٩٠] .

أمّا العكبريّ فيقول : (((أن يذكر) فيه ثلاثة أوجه : أحدها : هو في موضع نصب على البدل من مساجد بدل الاشتمال تقديره : ذكر اسمه فيه ، و الثاني : أن يكون في موضع نصب على المفعول له تقديره : كراهة أن يذكر ، و الثالث : أن يكون في موضع جر تقديره : من أن يذكر))[٩١] . وواضح أنّ العكبريّ جمع بين رأيي النحّاس و القيسيّ .

أمّا السيد عبدالله شبّر قال برأيين أحدهما : (أن يذكر) مفعول لأجله وهو ما ذهب إليه مكيّ القيسيّ وتابعه العكبريّ . و الثاني : هو كون (أن يذكر) مفعولاً ثانيًا للفعل منع ، وإنما رأى المفسّر هذا الرأي بلحاظ ظاهرة التعدي ، فجعل الفعل (منع) متعديًا إلى مفعولين ، وأرى أنّ هذا أرجح الوجوه التي قيلت في إعراب الآية وذلك لأنّ الفعل (منع) هو ضد (أعطى) في دلالته اللغوية [٩٢] ، و الذي يتعدى إلى مفعولين ، وهذان الفعلان من حيث علاقتهما بالعالم الخارجي بمستوى واحد إذ إن الفعل أعطى يستلزم مفعولين يكون ا حدهما المعطى و الآخر المُعطى له ، كذلك

الفعل (منع) يقتضي مفعولين أحدهما الممنوع و الآخر الممنوع منه ، وإن شاع في العربية جر المفعول الثاني (منع) بـ (من) ((وقد صرّح النحاة في غير موضع من كتبهم أن موضع الجار والمجرور بعد الأفعال نصب على المفعولية: ولكنهم أبوا أن يسمّوا مفعولاً إلاّ المنصوب))[٩٣] .

٢- في تفسير قولة تعالى :((وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا)) (البقرة: ١٠٩) ، قال المفسّر: (((كفارًا) مفعول ثان ليردون ، أو حال من مفعوله))[٩٤] . الفعل (رد) في دلالته الأصلية يعنى رجع : (((رد) عليه الشي إذا لم يقبله ، وكذا إذا خطّأه و(ردّه) إلى منزله و(رد) إليه جوابًا راجع))[٩٥]. والفعل بهذه الدلالة ينصب مفعولاً واحدًا وعلى هذا الأساس وجه المفسر أوّل رأيه في الإعراب ، ففي حال كون (ردّ) ينصب مفعولاً واحدًا وهو الضمير(كم) وتكون(كفارًا) حالاً من المفعول به ويكون معنى الآية يرجعونكم بحال الكفر ، وقد وافق المفسر في رأيه هذا النحاس[٩٦] . ومكيّ القيسيّ [٩٧] . إمّا الدلالة الأخرى للفعل (رد) هو أنّ يكون بمعنى (صيّر) فيتعدى إلى مفعولين أسوة بأفعال التصيير والتحويل[٩٨]. وكانت هذه الآية من شواهد ابن هشام عند ذكره : للأفعال الدالة على التصيير والتحويل التي ألحقها بباب (ظن) و أخواتها[٩٩] . وإلى مثل هذا الرأي ذهب الأنباريّ[١٠٠] و العكبريّ[١٠١] . ومما تقدم يلاحظ أن آراء العلماء ترددت بين إعراب (كفارًا) مفعولاً ثانياً ، أو إعرابه حالاً ويرجح عندي الرأي الأول لأنَّ الفعل (ردّ) واضح الدلالة على التحويل من الإيمان إلى الكفر وهذه الدلالة تجعله يتعدّى إلى مفعولين والذي يعضد دلالة الفعل على التحويل و التبديل الآية التي سبقت هذه الآية :((أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ وَمَن يَتَبَدَّلِ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ))(البقرة: ١٠٨) ، فسياق الآيتين و ألفاظهما تدل على التحويل الذي يتجلى في الفعل (ردّ) الذي ينصب مفعولين .

في تفسير قوله تعالى : ﭽ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﭼ (يوسف: ٤) ، قال المفسّر : ((كرر (رأيت) تأكيدًا أو لأن إحداهما بصرية ، و الأخرى من الرؤيا))[١٠٢] الفعل (رأيت) تكرر في هذه الآية مرتين ، فعللّ المفسّر هذا التكرار برأيين أحدهما : أن يكون الفعل قد تكرر للتأكيد فهو الفعل نفسه في الدلالة و التعدي وهذا ما ذهب إليه الأخفش وعدّه لغة ((الذين قالوا ، ضربت زيدًا ضربته))[١٠٣] . و النحّاس ذهب إلى أنّ التكرار يفيد التوكيد ولم يتطرق إلى كون (رأيت) هنا بصرية أو حُلمية[١٠٤] .

أمّا مكيّ القيسيّ فعدّ (رأيت) بصرية فقال : (((ساجدين) حال من الهاء والميم في (رأيتهم) لأنّه من رؤية العين))[١٠٥] ، لذلك تعدّت إلى مفعول واحد وهو الضمير المتصل بها . أمّا العكبريّ فيقول : ((وكرر(رأيت) تفخيما لطول الكلام . . . و (ساجدين) حال ؛ لأنّ الرؤية من رؤية العين)) [١٠٦] . أمّا الرأي الآخر للمفسّر فهو : كون (رأيت) الأولى بصرية و الأخرى من الرؤيا أي رؤيا المنام فهي حُلمية وهو عندي أرجح الرأيين ؛ لأنّ (رأيت) الأولى تعدت إلى مفعول واحد فهي بصرية ، فيكون النبي يوسف ﷺ أخبر أباه ﷺ أنّه رأى ببصره أحد عشر كوكبًا ثمّ عاد ليخبره بأن المشاهدة بالعين كانت في رؤيا في منامه فجاء بـ (رأيت) الثانية وعدّاها إلى مفعولين لتدل على الرؤيا في المنام وبذلك تكون (ساجدين) مفعولاً ثانيًا وليس حالاً و الذي يعضد كون الرؤيا التي تدل عليها (رأيت) الثانية هي حُلمية أنّ السورة تحكي عن يوسف ﷺ حين جاء أبواه وأخوته وسجدوا له :((إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ)) (يوسف: ١٠٠) ، فهذه الآية تخبر عن تأويل رؤيا النبي وتحققها بشكل آخر إذ إنّ رؤية البصر تحدث كما هي لا تحتاج إلى تأويل كما هو الحال في الرؤيا الحُلمية .

أنّ للفعل (رأى) دلالات متعددة وكل دلالة من هذه الدلالات لها صلة بالتعدي و اللزوم فرأينا أنها تعدت إلى مفعول واحد إذ كانت بصرية وتعدت إلى مفعولين إذ كانت حُلمية ، وقد تأتي لازمة كما يرى المفسّر ففي الآية : ((وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا))(الإنسان: ٢٠) ، قال المفسّر : (((رأيت) لا مفعول له أي : إذا رميت ببصرك في الجنة))[١٠٧] . وفي الآية ((وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ))(السجدة: ١٢) ، قال المفسّر : ((ولا مفعول لـ(ترى) ؛ لأنّها بصرية))[١٠٨] . وجاء الفعل (رأى) في الآيتين لازماً ؛ لأنه غير متوجه لمفعول به أي أن الرؤية غير متوجهة لمرئي يكون مفعولاً به ، وإنما يقصد به إعمال حاسة البصر أي أن يكون المخاطب بالفعل ذا رؤية [١٠٩] .

٤- في تفسير قوله تعالى :((وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ ۖ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا ۖ قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ فَسَقَىٰ لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّىٰ إِلَى الظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ))(القصص: ٢٣ - ٢٤) ، قال المفسّر: ((وحذفت مفاعيل الخمسة لأنّ الغرض هو الفعل لا الفاعل))[١١٠] . الأفعال التي وردت في هاتين الآيتين : (يسقون ، وتذودان ، ونسقي ، ويصدر ، و فسقى) هذه الأفعال مجموعها أفعال متعدية ولكن لم يذكر لها مفاعيل ، و لحذف المفعول به دواع ومسوّغات عند النحاة و البلاغيين فالنحاة يعزون الحذف إلى سبب لفظي كتناسب الفواصل أو الإيجاز ، و إلى سبب معنويّ كاحتقار المفعول أو استهجانه [١١١] ، وزاد البلاغيون أسباباً أخرى للحذف منها ، إثبات الفعل للفاعل أو نفيه عنه ، أو للعموم ، أو للإيهام ، وقصد إحداث الفعل للفاعل ، أو لأن الغرض الفعل لا المفعول [١١٢] ، ويلاحظ أن المفسّر مال إلى تعليل البلاغيين في أنّ القصد هو الفعل

لا المفعول ولعلّه الراجح في هذه الآية وذلك لعدم تطابق باقي المسوغات عليها لأنّ المراد في الآية الأفعال و ليس مهمًا أن يذكر المفعول ؛ لأنه لا يزيد فائدة للسامع في حال ذكره . وبناءً على هذا فالفعل المتعدي لا يستلزم ذكر مفعوله ، وإن وجد في الواقع إذا كان للمتكلم مسوّغ مما ذكره النحاة و البلاغيون إلاّ أن عدم ذكر المفعول به لا يجعل الفعل لازمًا لأنّه باقٍ على دلالته في الوقوع على مفعول به

نتائج البحث

وبعد هذه الجولة في رحاب كتاب الله العزيز من خلال تفسير السيِّد عبد الله شبّر ، أذكر أهم ما توصل إليه البحث من نتائج :

١- التضمين ظاهرة نحويّة كانت محل خلاف بين العلماء القدماء و المحدثين وهذا الخلاف في أصل وجود الظاهرة ودلالتها و المفسّر كان ممن أيّد وجود هذه الظاهرة ، وفسّر على أساسها كثيرًا من آيات القرآن وهذه الظاهرة حقيقية يؤيدها القرآن الكريم و الكلام البليغ الذي يحمّل الألفاظ أكبر قدر من المعاني ، توخيًا للإيجاز في الألفاظ و إعطاء هذه الألفاظ القليلة معاني كثيرة من خلال قرائن في الجملة تعزز هذه المعاني .

٢- إن ورود حروف المعاني زائدة في الكلام العربي محل أخذ ورد عند علماء العربية و المفسرين و الذي وضعهم في الحرج هو القرآن الكريم ، فالقول بالزيادة غير المسوغة محل إشكال ، و الزيادة غير المسوغة في غير القرآن تُحمل على فضول القول أو تدعو إليه ضرورة وهذا في حق القرآن لا يجوز ولو كانت الزيادة في الكلام العربي غير القرآن لقالوا بالزيادة غير آبهين . و المفسّر أعطى لحروف المعاني الزائدة دلالة لا تجعلها زائدة ، ولكنّه احتفظ بالتسمية لشيوع المصطلح .

٣- إنّ مفهوم الزمن عند المفسّر قائم على أساس الاعتداد بالصيغة على المستوى الصرفي وما يدل عليه التركيب و السياق على المستوى النحويّ ومن دخول الأدوات الدالة على الزمن ومن قرائن أخرى من خارج الكلام تعين على فهم الزمن في الكلام .

٤- ظهرت عناية المفسّر بظاهرة التعدي و اللزوم بتحديد الفعل من حيث التعدي واللزوم لتحديد اتجاهات وقوع الفعل في الواقع الخارجيّ ، ومن حيث تحديد العلاقة بين الفاعل و المفعول ومن حيث حذف مفاعيل الفعل المتعدي ومسوغاته .

الهوامش

١) الكشّاف : ٢/ ٦٧٠ .

٢)مغني اللبيب : ٢/ ٦٨٥ .

٣) الكشّاف : ٢/ ٦٧٠ .

٤) ينظر فقه اللغة المقارن : ٢١٥ .

٥) ينظر نحو القرآن : ٥٢-٦٠ .

٦) ينظر أبو عليّ النحويّ وجهوده في الدراسات اللغوية و الصوتية : ١٠٥ .

٧) الخصائص : ٢/ ٢٨٠ ، وينظر الدراسات اللهجية و الصوتية عند ابن جنّي : ٤١ .

٨) ينظر البرهان في علوم القرآن : ٣/ ٣٣٨ .

٩) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف :١/ ٢٦٦ ، وائتلاف النصرة : ١٤٨، ومدرسة الكوفة ٣٢٦ .

١٠) مغني اللبيب : ١/ ١١١ .

١١) تفسير عبدالله شبّر : ٥٢٨ .

١٢) ينظر أساس البلاغة : (غدا)، ٣٢١ ، ومختار الصحاح : (غدا) ،٤١٤ .

١٣) ينظر مختار الصحاح : (قبل) ، ٤٥٨ .

١٤) تفسير عبدالله شبّر : ٣٦٨ .

١٥) أساس البلاغة : (رَدِف) ،١٦٠ .

١٦) مختار الصحاح : (رَدِف) ،٢١٠ ، وينظر الألفاظ المترادفة : ١٨ ، و الترادف في اللغة : ٣١ .

١٧) ينظر المسائل العسكريات في النحو العربي : ١٢٨ .

١٨) تلخيص البيان : ١٧٢ .

١٩) تفسير عبدالله شبّر : ١٦٢ .

٢٠) (٣) كتاب سيبويه : ٣/ ١٢٣ ، وينظر معاني القرآن للفرّاء : ١/ ٣٥٠ ، وإعراب القرآن للنحّاس : ١/ ٥٧٣ – ٥٧٤ ، ومشكل إعراب القرآن : ١/ ٢٨٣ ، ومغني اللبيب : ١/ ٤٠ .

٢١) تفسير عبدالله شبّر : ١٣٤ .

٢٢) ينظر حروف المعاني : ٦٥ .

٢٣) ينظر الكشّاف : ١/ ٦٤٤ .

٢٤) ينظر مغني اللبيب : ١/ ٧٥ .

٢٥) تفسير عبدالله شبّر : ٩٣ .

٢٦) مغني اللبيب : ١/ ٢٦٥ .

٢٧) ينظر مغني اللبيب : ٢٦٦ ، وأسرار النحو : ٣٠٦ .

٢٨) كتاب سيبويه : ١/ ٣ .

٢٩) منازل الحروف : ٣٨ .

٣٠) ينظر الإيضاح في علل النحو : ٥٤ .

٣١) شرح المفصل : ٨/ ٢ ، وينظر شرح أبن عقيل : ١/ ١٥ ، و المرتجل / ٢٣ .

٣٢) شرح المفصل : ٨/ ٣ .

٣٣) الأشباه و النظائر النحوية : ٧/ ٥ ، و ينظر : همع الهوامع : ١/ ٤ .

٣٤) تفسير عبدالله شبّر : ٣٩ .

٣٥) مجاز القرآن : ١/ ٢٥ .

٣٦) ينظر معاني القرآن وإعرابه : ١/ ١٧ .

٣٧) إعراب القرآن : ١/ ١٢٥.

٣٨) ينظر مشكل أعراب القرآن : ١/ ٧٢.

٣٩) ينظر إملاء ما منّ به الرحمن : ١/ ٨ .

٤٠) أئتلاف النصرة : ١٥٩ .

٤١) مغني اللبيب : ١/ ٢٤٥ .

٤٢) تفسير عبدالله شبّر : ٤١٣ .

٤٣) معاني القرآن : ٢/ ٦٦٥ .

٤٤) إملاء ما منَّ به الرحمن : ٢٠٠ .

٤٥) تفسير عبدالله شبّر : ٤٦ .

٤٦) معاني القرآن : ١/ ٤١٤ .

٤٧) ينظر الإتقان : ١٧٦-١٧٧ ، و البرهان : ٢/ ٤١٥ - ٤١٦ .

٤٨) تفسير عبدالله شبّر : ١٠٢ .

٤٩) (٢) ينظر مجاز القرآن : ١/ ١٠٧ ، ومعاني القرآن : ١/ ٤٢٧ ، وإعراب القرآن :

١/ ٣٧٤ ، والمسائل المشكلة : ٣٤٣ ، ومشكل إعراب القرآن : ١/ ١٧٨ ، وإملاء ما منَّ به الرحمن : ١/ ١٥٥ .

٥٠) حقائق التأويل : ٥/ ١٦٩ ، وينظر الشريف الرضيّ وجهوده النحوية : ١٠٣ .

٥١) تفسير عبدالله شبّر : ٣٣٣ .

٥٢) دراسات في الأدوات النحوية : ١٣٣ .

٥٣) تفسير عبدالله شبّر : ٢٠٦ .

٥٤) ينظر معاني القرآن للفرّاء : ١/ ٤٤٤.

٥٥) أعراب القرآن للنحاس : ٢/ ٢٧ .

٥٦) مشكل إعراب القرآن : ١/ ٣٣٠ .

٥٧) إملاء ما منّ به الرحمن : ٢/ ١٧ .

٥٨) كتاب سيبويه : ١/ ٢ .

٥٩) المقتضب : ٤/ ٣٣٥ – ٣٣٦ .

٦٠) الإيضاح في علل النحو : ٨٥ .

٦١) الفعل زمانه وأبنيته : ١٩ ، وينظر النحو العربي نقد وتوجيه : ١١٥ .

٦٢) الدلالة الزمنية في الجملة العربية : ٤١ .

٦٣) ينظر التطور النحوي : ٥٧ ، ومن أسرار اللغة : ١٦٥ – ١٧٥ ، في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٤١–١٦٠ ، و اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٤٠ – ٢٦٠، ودراسات في الأدوات النحوية : ٣٥–٦٥ ، و الدلالة الزمنية في الجملة العربية : ٣٧–٥٢ .

٦٤) تفسير عبدالله شبّر : ٧٠ .

٦٥) ينظر مغني اللبيب : ١/ ٢٨ .

٦٦) ينظر المحرر الوجيز : ٣/ ٢٠٥ .

٦٧) دقائق التصريف : ١٧-١٩ .

٦٨) من أسرار اللغة : ١٧٢ – ١٧٣ .

٦٩) تفسير عبدالله شبّر : ٥٢ .

٧٠) شرح المفصل : ٧/ ٦ .

٧١) نفسه : ٧/ ٤ ، وينظر فصل الخطاب في أصول لغة الإعراب : ١٩ .

٧٢) ينظر شرح ابن عقيل : ٣/ ١٠٧ .

٧٣) الآمالي الشجرية : ١/ ٣٠٤ .

٧٤) تفسير عبدالله شبّر : ٣٢٩ .

٧٥) ينظر أوضح المسالك : ١/ ٥٩ .

٧٦) المحرر الوجيز : ١/ ٤٨٤ .

٧٧) البحر المحيط : ٣/ ٤٦٥ .

٧٨) وهي قراءة عاصم وحمزة و الكسائيّ ، وقرأ باقي السبعة بالتشديد ، ينظر الحجة في القراءات السبعة : ٦٨ ، و إتحاف فضلاء البشر : ١/ ٣٧٨ .

٧٩) تفسير عبدالله شبّر: ٤١ .

٨٠) الفعل زمانه و أبنيته : ٣٣ ، وينظر اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٤٥ .

٨١) في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٥٦ .

٨٢) تفسير عبدالله شبّر : ٣٣٠ .

٨٣) ينظر مغني اللبيب : ١/ ١٧١ – ١٧٥ .

٨٤) ينظر في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٥٥ .

٨٥) شرح ابن عقيل : ٢/ ١٤٥ ، و ينظر الأنموذج في النحو: ٩٨ .

٨٦) أسرار النحو: ٢٣٩ .

٨٧) ينظر أسرار النحو :٢٣٩ ، و شذا العرف في فن الصرف : ٤٩-٥٠ ، و الأنموذج في النحو : ٩٨ .

٨٨) تفسير عبدالله شبّر : ٥٧ .

٨٩) إعراب القرآن : ١/ ٢٠٨ .

٩٠) ينظر مشكل إعراب القرآن : ١/ ١٠٩ .

٩١) إملاء ما منّ به الرحمن : ١/ ٥٩ .

٩٢) ينظر القاموس المحيط : (منع) ، ٤/ ١٥١ ، ومختار الصحاح : (منع)،٥٥٩ .

٩٣) نحو الفعل :٦٧ ، وينظر دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء : ١١١ .

٩٤) تفسير عبدالله شبر :٥٦ .

٩٥) ينظر تاج اللغة و صحاح العربية : (رد) ، ٢/ ٤٧٣ ، ومختار الصحاح : (رد) ،٢١٠ .

٩٦) ينظر إعراب القرآن : ١/ ٢٠٧.

٩٧) ينظر مشكل إعراب القرآن :١/ ١٠٨ .

٩٨) ينظر شرح ابن عقيل :٢/ ٤٢.

٩٩) ينظر أوضح المسالك : ١/ ١١٨ .

١٠٠)ينظر البيان في غريب إعراب القرآن : ١/ ١١٨ .

١٠١)ينظر إملاء ما منَّ به الرحمن : ١/ ٥٧ .

١٠٢) تفسير عبدالله شبّر : ٢٣٩ .

١٠٣)معاني القرآن : ٢/ ٥٨٧ .

١٠٤)ينظر إعراب القرآن : ٢/ ١٣٢ .

١٠٥)مشكل إعراب القرآن : ١/ ٣٨٧ .

١٠٦)إملاء ما منَّ به الرحمن : ٢/ ٤٨ .

١٠٧)تفسير عبدالله شبّر : ٥٤٣ .

١٠٨) نفسه : ٣٩٥ .

١٠٩) ينظر الإيضاح في علوم البلاغة : ١٠٧ .

١١٠) تفسير عبدالله شبّر : ٣٧٢ .

١١١)ينظر أوضح المسالك : ١/ ١٦٠.

١١٢)ينظر الإيضاح في علوم البلاغة : ١٠٦-١٠٩ .

ثبت المصادر

القرآن الكريم

الكتب المطبوعة

١.ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة و البصرة : عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجيّ الزبيديّ ت (٨٠٢هـ) ، تحقيق الدكتور طارق الجنابيّ ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، بيروت ، (١٤٠٧هـ -١٩٨٧م) .

٢.أبو عليّ النحويّ وجهوده في الدراسات اللغوية و الصوتية : الدكتور علي جابر المنصوريّ ، مطبعة الجامعة ، بغداد ، ١٩٨٧م .

٣.إتحاف فضلاء البشر بقراءات القراء الأربعة عشر : أحمد بن محمد البنّا ت(١١١٧) ، تحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، بيروت ، (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) .

٤.الإتقان في علوم القرآن : جلال الدين عبد الرحمن السيوطيّ ت(٩١١هـ) ، دار الندوة الجديدة ، بيروت- لبنان ، (د.ت)

٥.أساس البلاغة : جار الله محمود بن عمر الزمخشريّ ت(٥٣٨هـ) ، تحقيق عبد الرحيم محمود ، دار المعرفة بيروت ، لبنان (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) .

٦.أسرار النحو : شمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا ، تحقيق الدكتور أحمد حسن حامد ، دار الفكر ، عمان ، (د . ت) .

٧.الأشباه و النظائر : جلال الدين عبد الرحمن السيوطيّ تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٥ م .

٨.إعراب القرآن : أبو جعفر النحّاس ت(٣٣٨هـ) ، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد ، مطبعة العاني ، بغداد ، (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م) .

٩.الألفاظ المترادفة : أبو الحسن عليّ بن عيسى الرمانيّ ت (٣٨٤هـ) تصحيح الشيخ محمد محمود الشنقيطي ، شرح محمد محمود الرافعيّ ، الطبعة الثانية ، طبعت بمطبعة المحمودية التجارية ، مصر ، (د . ت) .

١٠.الأمالي الشجرية : أبو السعادات هبة الله بن علي المعروف بابن الشجري ت (٥٤٢هـ) ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان (د.ت) .

١١.إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب و القراءات في جميع القرآن (وهو التبيان في إعراب القرآن): أبو البقاء العكبريّ ت(٦١٦هـ) ، الطبعة الأولى ، دار الكتب

العلمية ، بيروت ، (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م) .

١٢. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ت(٥٧٧هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الرابعة ،دار إحياء التراث العربي مصر (١٣٨٠هـ - ١٩٦١م) .

١٣.الأنموذج في النحو : جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشريّ ت (٥٣٨هـ) ، (مطبوع مع نزهة الطرف في فن الصرف) ، الطبعة الأولى ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت (١٤٠١هـ - ١٩٨١م) .

١٤. أوضح المسالك إلى إلفية أبن مالك : أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبدالله بن هشام الأنصاريّ ت(٧٦١هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الأولى ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ، ١٣٥٤هـ .

١٥. الإيضاح في علل النحو : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجّاجيّ ، تحقيق الدكتور مازن مبارك ، الطبعة الخامسة ، مطبعة المدني ، مصر(١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م) .

١٦. الإيضاح في علوم البلاغة : جلال الدين محمد بن عبد الرحمن المعروف بالخطيب القزويني ت (٧٣٩هـ) ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) .

١٧. البرهان في علوم القرآن : بدر الدين محمد عبدالله الزركشيّ ت(٧٦٤هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ،مطبعة دار المعرفة بيروت ١٣٩١هـ

١٨.بلاغة الكلمة في التعبير القرآني : الدكتور فاضل السامرائي ، الطبعة الأولى ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ٢٠٠٠م .

١٩. البيان في تفسير القرآن : السيِّد أبو القاسم الخوئيّ ، الطبعة الأولى ، مطبعة العمال المركزية ، بغداد ، (١٤١٠هـ - ١٩٨٩م) .

٢٠. البيان في غريب إعراب القرآن : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباريّ ، تحقيق د. طه عبد الحميد طه ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ١٩٦٩ .

٢١. الترادف في اللغة : حاكم مالك لعيبي ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٠ .

٢٢. التطور النحوي للغة العربية : برجستراسر ، مطبعة السماح ، القاهرة ١٩٢٩ م .

٢٣. تلخيص البيان في مجازات القرآن :أبو الحسن محمد بن الحسين الملقب بالشريف الرضيّ ت (٤٠٦هـ) ، صححه مكيّ السيِّد جاسم ، مطبعة المعارف ، بغداد ، (١٣٧٥هـ

- ١٩٥٥م) .

٢٤. الحجة في القراءات السبع : أبو عبدالله الحسين ابن احمد المعروف بابن خالويه ت(٣٧٠هـ) ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان (١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م) .

٢٥. حروف المعاني : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ت (٣٤٠هـ) ، تحقيق علي توفيق الحمد ، الطبعة الأولى ، نشر مؤسسة الرسالة ، بيروت ، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) .

٢٦. حقائق التأويل في متشابه التنزيل : للشريف الرضيّ ت (٤٠٦هـ) ، شرح محمد رضا كاشف الغطاء ، دار المهاجر ، بيروت ، (د . ت) .

٢٧. الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جنيّ ت (٣٩٢هـ) ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، (د . ت) .

٢٨. الدراسات اللهجية و الصوتية عند ابن جنى : الدكتور حسام سعيد النعيميّ ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٠م .

٢٩. دراسات في الأدوات النحوية : الدكتور مصطفى النحّاس ، الطبعة الأولى ، شركة الربيعان للنشر و التوزيع ، الكويت (١٣٩٩هـ -١٩٧٩م).

٣٠. دقائق التصريف : القاسم بن محمد بن سعيد المؤدِّب ، تحقيق الدكتور احمد ناجي القيسيّ و الدكتور حاتم صالح الضامن و الدكتور حسين تورال ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، (١٤٠٧هـ -١٩٨٧م) .

٣١. دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء : الدكتورة بتول قاسم ناصر ،الطبعة الأولى ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٩م .

٣٢. الدلالة الزمنية في الجملة العربية ، الدكتور علي جابر المنصوريّ ، الطبعة الأولى ، طبع بمطبعة الجامعة ، بغداد ، ١٩٨٤م .

٣٣. شذا العرف في فن الصرف : الشيخ أحمد الحملاوي ، مكتبة النهضة ، بغداد ، ١٩٨٨م .

٣٤. شرح أبيات سيبويه : أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس ت (٣٣٨هـ) ، تحقيق زهير غازي زاهد ، مطبعة الغري الحديثة ،النجف ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٤م .

٣٥. شرح المفصل : الشيخ موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحويّ ت (٦٤٣هـ) ، عالم الكتب ، بيروت (د . ت) .

٣٦. الشريف الرضي وجهوده النحوية : الدكتور حازم سليمان الحليّ ، الطبعة الثانية ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٩٠ .

٣٧. فصل الخطاب في أصول لغة الإعراب : الشيخ ناصيف اليازجي ت (١٢٨٨) ، تقديم و مراجعة جميل إبراهيم حبيب ، مكتبة النهضة ، مطبعة منير ، بغداد ، ١٩٨٤م .

٣٨. الفعل زمانه و أبنيته : الدكتور إبراهيم السامرائي ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م) .

٣٩. فقه اللغة المقارن : الدكتور إبراهيم السامرائي ، الطبعة الرابعة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٧ م .

٤٠. في النحوالعربي نقد و توجيه : الدكتور مهدي المخزوميّ ، الطبعة الأولى، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت لبنان ، (١٩٦٤ م) .

٤١. القاموس المحيط : مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ت (٨١٧هـ) ، مكتبة الحياة ، بيروت ، (د . ت) .

٤٢. كتاب سيبويه : أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر ، ت (١٨٠هـ) تحقيق و شرح عبد السلام هارون ، الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة :(١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م) .

٤٣. الكشّاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل : أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشريّ الخوارزمي ، ت (٥٣٨هـ) ، تحقيق عبد الرزاق المهدي ،الطبعة الثانية ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان (١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م) .

٤٤. اللغة العربية معناها ومبناها : الدكتور تمّام حسان ، الطبعة الثالثة عالم الكتب ، القاهرة ، (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م) .

٤٥. مجاز القرآن : أبو عبيدة معمر بن مثنى ت (٢١٠ هـ) ، تحقيق الدكتور فؤاد سزكين ، مطبعة الرسالة ، مصر ، ١٩٥٤ م .

٤٦. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : القاضي عبد الحق بن عطية ، ت(٥٤١هـ) ، تحقيق عبد السلام عبد الشافي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣ .

٤٧. مختار الصحاح : الشيخ محمد بن أبي بكر الرازي ت(بعد ٦٦٦هـ)، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٩م .

٤٨. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة و النحو : الدكتور مهديّ المخزوميّ ، مطبعة دار المعرفة ، بغداد ، (١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥م) .

٤٩. المرتجل في شرح الجمل: أبو محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد بن الخشاب ت(٥٦٧هـ)، تحقيق ، علي حيدر ، دمشق ،

١٩٧٢م .

٥٠. المسائل العسكريات في النحو العربي : أبو علي الحسن بن أحمد الفارسيّ ، تحقيق الدكتور علي جابر المنصوريّ ، الطبعة الثانية ، مطبعة الجامعة ، بغداد ، ١٩٨٢ م .

٥١. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسيّ ، تحقيق صلاح الدين السنكاويّ ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٣م .

٥٢. مشكل إعراب القرآن : أبو محمد مكيّ بن أبي طالب القيسيّ ، ت (٤٣٧هـ) ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت (١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م) .

٥٣. معاني القرآن : أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء ت (٢٠٧هـ) ، تحقيق محمد علي النجار و أحمد يوسف نجاتي ، الطبعة الثالثة ، عالم الكتب ، بيروت ، (١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م) .

٥٤. مغني اللبيب عن كتب الاعاريب : ابن هشام الأنصاري ت (٧٦١هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة المدني ، القاهرة ، (د . ت)

٥٥. المقتضب : أبو العباس المبرد ت(٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب (د . ت) .

٥٦. من أسرار اللغة : الدكتور إبراهيم أنيس ، الطبعة السابعة ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٩٤م .

٥٧. منازل الحروف : أبو الحسن عليّ بن عيسى الرمانيّ : تحقيقي الدكتور مصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكونيّ (في كتاب رسائل في النحو و اللغة) ، نشر دار الجمهورية ، بغداد ، ١٩٦٩م .

٥٨. نحو الفعل : الدكتور أحمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .

٥٩. نحو القرآن : الدكتور أحمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .